



الدورة الثامنة عشرة

كينغستون، جامايكا

١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير استجابة لطلب اللجنة المالية خلال الدورة السابعة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار إعداد تقرير عن مزايا وسلبيات اعتماد السلطة الدولية لقاع البحار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك بيان الآثار المالية ووضع خطة تنفيذ لاعتمادها (انظر ISBA/17/A/3-ISBA/17/C/3، الفقرة ١١).

ثانياً - مزايا المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢ - يُنظر إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باعتباره عنصراً رئيسياً في إصلاح منظومة الأمم المتحدة، يحظى بالدعم المستمر من الهيئات الإدارية ومن الإدارة العليا. وقد حققت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٦ تقدماً في التوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن أصل ٢٢ من هيئات منظومة الأمم المتحدة تم استعراضها، بادرت هيئة واحدة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٢٠٠٨ (برنامج الأغذية العالمي)، وأدخلت ٨ هيئات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٠، وهو العام المستهدف الأصلي (منظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية



للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، وطبقت هيئتان المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١١ (الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد البريدي العالمي)، وتطبق ٩ هيئات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢ (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الصحة العالمية) وستطبق هيئتان هذه المعايير في عام ٢٠١٤ (الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية).

٣ - وقد اعتمدت هذه المعايير المحاسبية الدولية بالفعل في معظم وكالات منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عدد من هيئات القطاع العام، بما في ذلك الحكومات. ومن شأن اعتماد السلطة الدولية لقطاع البحار لهذه المعايير أن يؤدي إلى تحسين اتساق البيانات المالية بمرور الوقت وعلى نطاق المنظمات. ومن المزايا الأخرى لاعتمادها ما يلي:

(أ) **تحسين الضوابط الداخلية والشفافية** - سيتيسر ذلك من خلال وضع الأساس لإطار أكثر اتساقاً للضوابط الداخلية والمساءلة يقوم على تحديد أدوار المستخدمين وأتمتة إجراءات الموافقة ومسارات العمل؛

(ب) **تحسين المساءلة** - ستتتيح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسلطة إمكانية تقديم رؤية كاملة ودقيقة عن سير عملها وأدائها، وكذلك اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل التي تشكل ركيزة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ج) **إضفاء المزيد من الشفافية على الالتزامات واستخدام الموارد المالية** - سيتعزز ذلك عن طريق المعيار المحاسبي ١ (عرض البيانات المالية) الذي يشترط إدراج بيان للتغيرات في صافي الأصول/رأس المال السهمي في البيانات المالية؛

(د) **تحسين الإدارة والتخطيط** - سيتيسر ذلك عن طريق توفير تقديرات أكثر دقة للإيرادات والنفقات وصورة أكمل للأصول والخصوم؛

(هـ) **تحسين الدعم للإدارة القائمة على النتائج** - سيتحقق ذلك من خلال توفير معلومات أشمل عن التكاليف والإيرادات؛

(و) **وضع عمليات معاد تصميمها ومؤتمتة** - سيؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة والفعالية في انسياب العمل وتيسير تطوير الموظفين؛

(ز) **تطوير الموظفين** - سيتعزز ذلك أثناء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تدريب الموظفين وتوعيتهم مع اعتماد المستعملين لأفضل الممارسات والعمل على أساس تعدد المهام وإدراك أهمية جودة البيانات على نطاق السلطة الدولية لقطاع البحار.

ثالثاً - الآثار المالية

٤ - يتمثل التحدي الرئيسي المرتبط بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في وجود تكاليف أولية باهظة فيما يتعلق بالبرامجيات الجديدة ونظم العمل والتدريب. وهي تكاليف غير متكررة في أغلب الأحيان، ويمكن التعويض عنها من ناحية ما يتحقق من زيادة في كفاءة المحاسبة وشفافيتها. والتكاليف المتكررة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام متواضعة.

٥ - وتقدر التكلفة الأولية المرتبطة باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيقها بمبلغ ١٢٠ ٠٠٠ دولار للفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤. ويرد في مرفق هذا التقرير توزيع لهذه التكاليف. ويتعلق أهم هذه التكاليف بتنفيذ نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة، بما في ذلك البرامجيات وما يتصل بها من تدريب وخدمات استشارية، وهي تبلغ ٨٩ ٠٠٠ دولار (٧٤ في المائة من تكاليف التنفيذ). ولا بد من اقتناء نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة لأنه يتعين ربط البيانات المالية الواردة من وحدات المشتريات والمالية والموارد البشرية (على الأقل) بذلك النظام لإنجاز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦ - وتقدر التكاليف الجارية والمتكررة المرتبطة بهذه المعايير المحاسبية الدولية بمبلغ ٧ ٥٠٠ دولار سنوياً، تمثل رسم عضوية السلطة الدولية لقطاع البحار في مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي تعمل عليه على نطاق منظومة الأمم المتحدة فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة.

رابعاً - خطة الاعتماد

٧ - يتمثل هدف الخطة في إعداد أولى البيانات المالية المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبناءً عليه، يجب أن تتقيد سياسات السلطة الدولية لقطاع البحار وممارساتها المتصلة بالعمل ونظامها للإبلاغ عن أنشطتها المالية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول ذلك الموعد. ويتطلب النجاح في هذا المسعى اتباع نهج مؤلف من الخطوات الخمس التالية:

(أ) **سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام** - يتعين ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ذات الصلة مع ظروف السلطة الدولية لقطاع البحار وتقييم تأثيرها المحتمل على عمليات السلطة. وبعدها، يمكن صياغة سياسات محاسبية جديدة مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووضع الخطط الانتقالية لإدخال العمل بهذه السياسات، إلى جانب التوجيهات والإجراءات اللازمة. وستتطلب هذه المهام الاستعانة بخبير استشاري خارجي. والإطار الزمني المتوقع لهذه المرحلة يمتد من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣؛

(ب) **احتياجات تسيير العمل** - بمجرد انتقاء الخيارات المتاحة على صعيد السياسات، تتمثل الخطوة التالية في التنسيق مع مختلف وحدات المستعملين لكفالة استيعاب الممارسات والسياسات الرهنة المتصلة بالعمل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي هذه المرحلة أيضاً، سيتم إعداد المواد الأساسية للتدريب والاتصال من أجل توفير الدعم لتطبيق العمليات الجديدة. ومن المتوقع أن تمتد هذه المرحلة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

(ج) **المرحلة الانتقالية** - سيجري إعداد خطة انتقالية لكفالة اتخاذ التدابير الرامية إلى إنشاء أرسدة افتتاحية دقيقة، وتحديد الجهود اللازمة في مجال جمع البيانات وتقييمها للانتقال بأسلس ما يمكن إلى العمليات والإجراءات الجديدة. ومن المتوقع أن تبدأ هذه المرحلة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وأن تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(د) **التغييرات في النظم** - تتمثل الخطوة التالية في كفالة قيام نظم تكنولوجيا المعلومات للسلطة الدولية لقطاع البحار بتقديم المعلومات اللازمة من أجل الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيرد توصيف لجميع التغييرات التي يلزم إدخالها على نظم تكنولوجيا المعلومات التابعة للسلطة في وثائق التوصيفات الوظيفية التي ستتولى أفرقة المستعملين استعراضها وتوقع الأفرقة العاملة عليها. ومن المتوقع أن تمتد هذه المرحلة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

(هـ) **التدريب ونقل النظم والنشر** - سيؤثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عدد من مجالات عمل السلطة الدولية لقطاع البحار، وليس فقط في مجال المالية والمحاسبة. ومن عوامل النجاح الحاسمة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توفير الدعم الفعال لهذه التغييرات. وسيشمل ذلك توفير التدريب والتوجيه للموظفين، وإجراء اتصالات متكررة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن طريقة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتقدم المحرز في اعتمادها، والمتابعة المنتظمة مع القيمين على المهام

بشأن أي مسائل تعترض هذه العملية. ومن المتوقع أن تمتد هذه المرحلة النهائية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

خامساً - توصية

٨ - اللجنة المالية مدعوة إلى الإحاطة علماً بما يلي:

(أ) المزايا التي تعود على السلطة الدولية من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) الآثار المالية المترتبة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفقاً لخطة التنفيذ المبينة أعلاه.

المرفق

الآثار المالية التقديرية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع
العام من جانب السلطة الدولية لقطاع البحار خلال الفترة المالية
٢٠١٢-٢٠١٤

النشاط	التكلفة التقديرية (بدولارات الولايات المتحدة)
١ - مشورة لوضع السياسات والإجراءات المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١٠ ٠٠٠
٢ - اقتناء البرامجيات	٥٩ ٠٠٠
٣ - الخدمات الفنية المتعلقة بالبرامجيات	١٠ ٠٠٠
٤ - حوادم ذات تقنية بسيطة	٢٠ ٠٠٠
٥ - تقييم الأصول	٥ ٠٠٠
٦ - تدريب الموظفين على استخدام البرامجيات وعلى المسائل المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٦ ٠٠٠
٧ - رصد للطوارئ	١٠ ٠٠٠
المجموع	١٢٠ ٠٠٠